العدد 1769 - السنة السادسة
الخميس 22 ربيع الاول 1435 - الموافق 23 يناير 2014
Thursday 23 january 2014 - No.1769 - 6th Year

أغلقت على انخفاض في مؤشراتها الثلاثة

التسييل والضغوطات البيعية والمضاربات تجر البورصة للأحمر

- القيمة النقدية شهدت ارتفاعاً كبيراً للمرة الأولى في 2014 بسبب عمليات الشراء على الأسهم الصغيرة
- نمو الاعتماد على النشاط المضاربي للتداولات حيث التركيز على الأسهم المتضخمة سعرياً
- كبار صناع السوق يدخلون تدريجياً على الأسهم المنتقاة بطريقة الشراء المنظم جعل القيمة النقدية تلامس الـ59 مليون دينار
- وسط تذبذب الأداء كانت أوامر البيع أكثر نسبيا من عمليات الشراء من جانب المتداولين الأفراد ومديري الصناديق
- توقعات أن تشهد الجلسة الختامية للأسبوع عمليات التجميع وجني الأرباح على أسهم الشركات غير الكويتية
- الطه : التراجعات بسبب عمليات جني أرباح محدودة و «السعري» في أدائه يميل للاستقرار

السوق يعود الى المنطقة الحمراء مع ارتفاع السيولة

كتب المحرر الاقتصادي

«كونا» : على الرغم من انخفاض المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» في جلسة التداولات أمس فان القيمة النقدية شهدت ارتفاعا كبيرا للمرة الاولى في عام 2014 بسبب عمليات التسييل على بعض الاسهم وضغوط البيع والمضاربات.

وشهدت التداولات مزيدا من الاعتماد على النشاط المضاربي حيث التركيز على الاسهم المتضخمة سعريا والتي تباين الاداء عليها لتشهد هي والاسهم متدنية القيمة ارتفاعات.

ولليوم الثاني على التوالي يدخل بعض كبار صناع السوق تدريجيا على اسهم منتقاة بطريقة الشراء المنظم وهو ما عكسته القيمة النقدية التي لامست الـ59 مليون دينار.

وكان لافتا في مجريات اداء السوق الدخول على اسهم الشركات القيادية للاسبوع الثالث على الرغم مما شهدته من تجميع اثر على دورانها في السوق ولكن على نطاق ضيق جدا وتحديدا في الساعة الاخيرة وفترة المزاد.

ووسط التذبذب الذي شهدته الجلسة كانت اوامر البيع اكثر نسبيا من عمليات الشراء سواء كانت من جانب المتداولين الافراد او من مديري الصناديق الاستثمارية والمحافظ المالية التابعة لكبريات المجموعات اللاعبة في السوق.

ومن المتوقع ان تشهد الجلسة الختامية للاسبوع غدا اشتداد عمليات التجميع وجني الارباح على اسهم الشركات التي تضخمت مستوياتها السعرية خاصة المنضوية تحت اسم شركات غير كويتية.

قال «وضاح الطه» خبير أسواق المال أن التراجعات التي شهدناها بجلسة ما هي إلا عمليات جني أرباح محدودة، وأن المؤشر السعري في أدائه مائلا أكثر للاستقرار.

واشار الطه أن الوضع العام في السوق يغلب عليه نوع من التفاؤل والإستقرار، بجانب ملاحظة عودة الأموال والسيولة منذ بداية العام التي كانت قد هاجرت إلى أسواق أخرى في الفترة الماضية، والتداول على أسهم ثقيلة مثل بنك الكويت الوطني وهذا يساعد على ارتفاع مستويات السيولة، ويرى أن في حالة استمر السوق الكويتي على هذا الأداء فلن نسمع عن هجرة السيولة مرة أخرى.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته على انخفاض في مؤشراته الثلاثة السعري بواقع 6.67 نقاط و1.41 للوزني و«كويت 15» بواقع 5.85 نقاط.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 59.8 مليون دينار كويتي بكمية أسهم بلغت نحو 514.4 مليون سهم من خلال عدد صفقات بلغ 9079 صفقات.

وعلى الجانب الآخر، أنهى المؤشر الوزني جلسة على تراجع نسبته 0.31 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 455.13 نقطة ليفقد من رصيده 1.41 نقطة، كذلك مؤشر «كويت 15» فقد جاء على تراجع في نهاية التعاملات بنسبة 0.54 في المئة مغلقا عند مستوى 1069.15 نقطة وخسائر 5.85 نقاط.

تراجع الأحجام

شهدت جلسة تباين بحركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام متراجعة إلى 520 مليون سهم تقريبا مقابل نحو 601.3 مليون سهم في الجلسة السابقة بتراجع نسبته 13.5 في المئة.

على الجانب الآخر، جاءت القيم مرتفعة إلى 60.2 مليون دينار، مقابل 51.5 مليون دينار في الجلسة الماضية بنمو نسبته 16.9 في المئة.

وبالنسبة للصفقات، فبلغ عددها عند الإغلاق 9210 صفقة مقابل 9864 صفقة في الجلسة السابقة لتتراجع بنسبة 6.6 في المئة.

وأوضح الطه أن هناك على مستوى الاقتصاد الكلي عوامل أخرى كانت لها تأثير على أداء أسواق المال، فعلى سبيل المثال الأخبار عن إستقرار أسعار النفط وتحسن الاقتصادات الناشئة والمتقدمة، من المتوقع ان تؤدي إلى زيادة ارتفاع على نفوط أوبك بمقدار 200 برميل يوميا، مشيرا إلى أن هذه سوف يعزز من موازنة الكويت في 2014، وبالتالي ينعكس على أداء الشركات بشكل عام وأداء أسواق المال.

أنشط القيم

استطاع سهم «المستثمرون» أن يتصدر قائمة أنشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 77 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 447 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 2.3 مليون دينار، مع إستقرار السهم عند مستوى 30 فلسا.

أما عن أنشط الأسهم من حيث قيم التداول فقد تصدرها سهم «زين» بقيم تداول بلغت 7.4 مليون دينار، بعد التداول على 11.5 مليون سهم ومن خلال 363 صفقة.

متصدر التراجعات

تصدر سهم «النخيل» قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 15 في المئة بإغلاقه عند مستوى 138 فلسا، تلاه سهم «بوبيان د ق» بنمو 9.8 في المئة وسعر 112 فلسا، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «نابيسكو» بارتفاع 8.9 في المئة وسعر 610 فلوس.

أما عن أكثر الأسهم تراجعا بجلسة فكان سهم «المساكن» بنسبة تراجع 6.3 في المئة ليغلق عند مستوى 74 فلسا تلاه سهم «بحرية» بانخفاض نسبته 5.7 في المئة بإغلاقه عند مستوى 164 فلسا، تلاه سهم «المستقبل» بتراجع 5.5 في المئة، ومستوى سعري 138 فلس.

وبالنسبة لقطاعات السوق ، فقد جاء أدائها على تراجع مؤشرات 7 قطاعات من أصل أربعة عشر مدرجة بالبورصة يتصدرها قطاع «الاتصالات » بتراجع نسبته 3.8 في المئة تلاه قطاع «صناعية» بخسائر 1 في المئة، وحل ثالثا قطاع «تكنولوجيا» بتراجع 0.93 في المئة، وعن الارتفاعات فقد بلغ عددها 5 قطاعات بصدارة قطاع «سلع استهلاكية» بنمو نسبته 2.3 في المئة، تلاه قطاع «النفط والغاز» بمكاسب 1.7 في المئة، وحل ثالثا قطاع «مواد اساسية» بارتفاع 0.9 في المئة، واستقر قطاع «أدوات مالية»، وقطاع «منافع».

«المركز»: 12 في المئة نسبة الأرباح المتوقعة لشركات «التعاون الخليجي» للعام 2014

قال تقرير المركز المالي الكويتي «المركز» مؤخرًا تقريرا حول توقعاته المستقبلية لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي على مدى العام 2014 بكامله.

ويتناول «المركز» في تقريره تحليل أداء أسواق الأسهم الخليجية في العام 2014، والتوقعات المستقبلية للعام 2014 بناءً على إمكانيات تحقيق الأرباح، والسيولة، ومدى جاذبية القيم السوقية، والعوامل الاقتصادية، والتطورات الجيوسياسية لكل من مجلس التعاون الخليجي.

ويقدّر التقرير نمو أرباح السنة الكاملة لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2013 بمعدل 10 في المئة. أما في العام 2014، فمن المتوقع أن يكون القطاع العقاري العامل المحفز للنمو، ويعززه قطاع الخدمات المصرفية والمالية. ويتوقع التقرير أن تحقق أرباح الشركات السعودية والقطرية والتي كانت بسيطة في السنوات الماضية- ارتفاعًا مفاجئًا في العام 2014، وأن تبلغ أرباح الشركات السنة الكاملة لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2014 نسبة 12 في المئة.

شعار المركز

ويشير التقرير إلى أن توقعات «المركز» في نهاية النصف الأول من العام 2013 كانت حيادية فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، بينما كانت إيجابية لكل من الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وسلطنة عمان، ومملكة البحرين. وقد أصابت معظم توقعات التقرير، فيما عدا ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، حيث ارتفعت أسعار الأسهم السعودية نتيجة الحديث عن الإصلاحات الرقابية لفتح سوق الأسهم أمام المشاركة المباشرة للمستثمرين الأجانب، ما أدى إلى زيادة الإقبال في السوق. ومع أن نظرة تقرير «المركز» في نهاية النصف الأول من العام 2013 إلى أسواق دبي وأبوظبي كانت إيجابية، إلا أن أداء هذه الأسواق قد فاق التوقعات.

وقد شهدت أسواق مجلس التعاون الخليجي ستة ممتازة في معظم الأسواق مسجلة أرباحًا عالية في العام 2013، وكان أداؤها مماثلا لأداء أسواق الدول المتقدمة وأفضل من أداء الأسواق الناشئة، وأقفل مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول مجلس التعاون عند 118.6، أي بارتفاع بنسبة 24.4 في المئة في العام 2013.

وتألقت أسواق الإمارات في أدائها لعدة أسباب أهمها تضمينها في مؤشر «مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال للأسواق الناشئة». وحققت دبي عوائد ممتازة بلغت 107.7 في المئة، بينما سجل مؤشر أبوظبي ارتفاعًا قويًا بنسبة 63.1 في المئة في العام 2013. كما شهد مضاعف السعر إلى الربحية ارتفاعًا قويا في ظل النمو القوي للأرباح الناتج عن انتعاش أسواق العقار وعودة ثقة الشركات. وحقق مؤشر الأسهم القطرية الذي تم تضمينه أيضا في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة عوائد بلغت 24 في المئة في العام 2013، بينما أنهت الدولة الخليجية الأكبر المملكة العربية السعودية السنة بارتفاع بلغ 31 في المئة، وسجلت سلطنة عمان ومملكة البحرين أرباحًا جيدة في العام 2013 تراوحت ما بين 17 في المئة إلى 18 في المئة. أما في الكويت، وبينما ارتفع مؤشر أسعار سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة بلغت 27.2 في المئة، حقق المؤشر الوزني 8.4 في المئة.

«الإحصاء»: الاجمالي العام لصادرات الكويت بلغ 8.037 مليارات دينار في الربع الأول عام 2013

منى الدعاس

«كونا» : قالت الادارة المركزية للاحصاء ان الاجمالي العام لصادرات الكويت ارتفع بنسبة 5.7 في المئة في الربع الثاني من 2013 لتبلغ 8.037 مليارات دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2012.

واضافت الوكيل المساعد لقطاع العمل الاحصائي في الادارة العامة للاحصاء منى الدعاس لـ«كونا» امس بمناسبة اصدار الادارة نشرة احصاءات التجارة الخارجية عن الربع الثاني من 2013 ان اجمالي قيمة الواردات بلغ 2.110 مليار دينار بزيادة قدرها 8.8 في المئة في الفترة نفسها.

وقالت الدعاس ان الميزان التجاري للكويت حقق فائضا قدره 5.926 مليارات دينار في الربع الثاني من 2013 في حين بلغ هذا الفائض 5.662 مليارات دينار في الربع ذاته من 2012 اي بزيادة قدرها 4.6 في المئة.

وذكرت ان حجم التبادل التجاري ارتفع ليبلغ مستوى 10.147 مليارات دينار مقارنة مع 9.542 مليارات دينار اي بزيادة نسبتها 6.3 في المئة عن الربع الثاني من 2012.

وفيما يخص نسبة التغطية اشارت الى انها بلغت 380.8 في المئة في الربع الثاني من 2013 في حين كانت النسبة 391.9 في المئة في الربع نفسه من 2012.

وبينت في هذا الصدد ان نسبة «معدل التغطية باستثناء النفط» بلغت 20.9 في المئة بينما بلغت هذه النسبة في الربع الثاني من 2012 نحو 20 في المئة.

وقالت الدعاس انه وبحسب النشرة الاحصائية فان فصل «الوقود المعدني والنفط» تصدر قائمة اهم السلع المصدرة من الكويت خلال الربع الثاني من 2013 اذ بلغت قيمة الصادرات لهذا الفصل 7.598 مليارات دينار وبنسبة 94.5 في المئة من اجمالي السلع المصدرة.

واشارت الى انه تلى هذا الفصل من حيث الترتيب فصل «اللدائن ومصنوعاتها» بقيمة 125 مليون دينار وبنسبة 1.6 في المئة ثم «الصناعات الكيميائية» بـ76 مليون دينار وبنسبة 1 في المئة من اجمالي قائمة السلع المصدرة.

واضافت انه في مقابل ذلك تصدر فصل «السيارات والجرارات والدراجات والعربات الارضية واجزاؤها ولوازمها» قائمة اهم السلع المستوردة في الربع الثاني من 2013 بقيمة اجمالية بلغت 328 مليون دينار وبنسبة 15.5 في المئة من اجمالي السلع المستوردة.

وافادت بانه تلى هذا الفصل من حيث ترتيب اهم السلع المستوردة فصل «الالات والاجهزة الميكانيكية والغلايات واجزاؤها» بقيمة بلغت 218 مليون دينار اي بنسبة 10.3 في المئة ثم فصل «الآلات والمعدات الكهربائية» بـ203 ملايين دينار وبنسبة 9.6 في المئة يليه فصل «احجار كريمة او شبه كريمة ومعادن ثمينة» بـ131 مليون دينار وبنسبة 6.2 في المئة من اجمالي السلع المستوردة.

وعن ترتيب اهم الدول المصدر اليها من الكويت «عدا النفط ومشتقاته» اوضحت الدعاس ان الامارات احتلت صدارة قائمة تلك الدول حيث بلغت قيمة صادرات الكويت نحوها 62.6 مليون دينار تلتها الصين بـ 62.5 مليون دينار ثم السعودية 53.7 مليون دينار.

وبينت ان الصين احتلت المرتبة الاولى ضمن قائمة اهم الدول التي تستورد الكويت منها اذ بلغت قيمة الاستيراد من الصين 263.9 مليون دينار تلتها الامارات 209.5 ملايين دينار ثم الولايات المتحدة الامريكية بـ 203.4 ملايين دينار والمانيا بـ 133.9 مليون دينار.

واشارت الى ان نسبة الصادرات من الكويت الى دول مجلس التعاون الخليجي ارتفعت بنسبة 5.4 في المئة بالمقارنة مع الربع الثاني من 2012 حيث بلغت الصادرات الى الدول الخليجية 142 مليون دينار كما بلغت حصة التبادل التجاري مع تلك الدول 1.8 في المئة.

وافادت بان نسبة المنتجات الواردة من اللوازم الصناعية بلغت 28.8 في المئة خلال الربع الثاني من 2013 وارتفعت نسبة الاغذية والمشروبات لتبلغ 12.6 في المئة كما ارتفعت كل من نسبة اللوازم الصناعية غير المصنفة بنحو 20.3 في المئة والسلع الاستهلاكية غير المصنفة بـ11 في المئة بينما انخفضت السلع الرأسمالية بنحو 7.8 في المئة مقارنة مع الربع الثاني من 2012.

يذكر ان احصاءات التجارة الخارجية هي رصد واحصاء حركة السلع مع دول العالم من مواد سواء كانت من انتاج البلد او معاد تصديرها أو مستوردة خلال فترة زمنية معينة وتشمل بصورة عامة جميع انواع السلع التي تستورد الى او تصدر من الدولة وتعكس احصاءات الاستيراد والتصدير الحركة التجارية الحكومية وغير الحكومية مع العالم الخارجي.

كما يذكر ان النشرة ربع السنوية من احصاءات التجارة الخارجية تم تطويرها بدعم من خبراء برنامج الامم المتحدة الانمائي في الكويت حيث تم العمل على تطوير قاعدة بيانات احصاءات التجارة الخارجية.

«مشاريع» بصدد إصدار سندات بقيمة 500 مليون دولار

أعلنت شركة مشاريع الكويت القابضة «مشاريع» أنها بصدد إصدار سندات متوسطة الأجل بقيمة قد تصل إلى 500 مليون دولار أمريكي، وذلك تحت مظلة «برنامج الشركة لإصدار أوراق مالية متوسطة الأجل باليورو «ايه ام تي ان» بقيمة 2 مليار دولار أمريكي».

وقالت الشركة في بيان نُشر لها اليوم على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أنه قد تم اختيار عدة بنوك عالمية لترتيب العرض الترويجي لهذا الإصدار. وكانت CNBC عربية قد أشارت بالأمس إلى أن الشركة اختارت ثلاثة بنوك لترتيب عرض ترويجي قبيل إصدار محتمل للسندات المقومة بالدولار، مُشيرة إلى أن هذه البنوك هي «بي. ان.بي باريبا» الفرنسي، و«اتش.اس.بي.سي» البريطاني، و«جيه.بي مورجان» الأمريكي، حيث ستقوم هذه البنوك بترتيب اجتماعات في آسيا والشرق الأوسط وأوروبا اعتباراً من 23 يناير الجاري.

«الهيئة العامة للاستثمار» أكبر مستثمر أجنبي في سوق اليوان الصيني

«كونا» : قالت الحكومة الصينية امس ان الهيئة العامة للاستثمار اصبحت اكبر مستثمر اجنبي في سوق اليوان «رينمنبي» بحصة اجمالية قدرها 2.5 مليار دولار امريكي.

وقالت الحكومة الصينية في بيان صحافي صادر عن الادارة العامة للنقد الاجنبي ان الهيئة العامة للاستثمار حصلت على الموافقة للدخول باستثمارات مباشرة في أسواق المال الصينية بحصة جديدة قدرها 500 مليون دولار امريكي.

شعار الهيئة العامة للاستثمار

وستبلغ حصة الهيئة العامة للاستثمار بعد الاعلان عن الحصة الجديدة وبصفتها المستثمر الاجنبي القانوني المؤهل حوالي 1.5 مليار دولار في سوق اليوان الصيني «رينمنبي». وكانت الهيئة العامة للاستثمار الكويتية حصلت في عام 2012 على حصة استثمار بلغت مليار دولار بموجب برنامج اخر بادارة بنك الصين المركزي للاستثمار في السوق المحلية لسندات الانتربنك. وتعززت حصة الاستثمار للهيئة العامة للاستثمار بعد الاعلان مؤخرا عن الحصة الجديدة للاستثمار في سوق يوان «رينمنبي» للاسهم وسندات الانتربنك ليبلغ اجمالي حصة الاستثمارات 5ر2 مليار دولار لتصبح الهيئة العامة للاستثمار الكويتية اكبر مستثمر اجنبي في سوق يوان «رينمنبي». وكانت الصين اطلقت برنامج صفة «المستثمر الاجنبي القانوني المؤهل في الاسواق الصينية» في عام 2002 للسماح لرؤوس الاموال الخارجية المؤهلة للبيع والشراء في سوق يوان «رينمنبي» الصيني.

تأجيل عمومية «لؤلؤة» غير العادية لعدم اكتمال النصاب

افاد مصدر بشركة لؤلؤة الكويت العقارية «لؤلؤة» بانه تم تأجيل اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للشركة لوقتا لاحق غير محدد التاريخ، مشيرا إلى أن السبب وراء هذا التأجيل هو عدم اكتمال النصاب القانوني. وأوضح المصدر أن الشركة في انتظار موافقة وزارة التجارة والصناعة لتحديد موعد آخر لإنعقاد الجمعية العامة الغير عادية للشركة، ومن الممكن أن يكون خلال 20 يوم. وكانت الشركة قد أعلنت في وقتا سابق أن أمس الأربعاء الموافق 22 يناير 2014 هو موعد انعقاد الجمعية العمومية غير العادية وذلك، وذلك لمناقشة وأخذ موافقة الجمعية العامة غير العادية على الانسحاب الاختياري للشركة من البورصة الكويتية، وذلك حسب ما أعلنت الشركة على الموقع الرسمي للسوق الكويتي. وكان سهم الشركة قد أنهى جلسة الأمس وهو في المرتبة الثانية بين أعلى ارتفاعات السوق الكويتي، حيث أنهى السهم التعاملات على نمو نسبته 8.47 في المئة بإقفاله عند مستوى 32 فلس رابحاً فلسين ونصف الفلس، وذلك من خلال تداولات نشطة بلغ حجمها عند الإغلاق 6.9 مليون سهم تقريباً جاءت من خلال تنفيذ 190 صفقة حققت قيمة تداول بنحو 216 الف دينار.